

الجزائر في 2007/11/05

مداخلة النائب أثناء مناقشة مشروع القانون التوجيهي

للتربية الوطنية.

شكرا جزيلا ، سيدي الرئيس.

السيد الرئيس ،

السيد الوزير ،

الإخوة و الأخوات النواب ، السلام عليكم.

سيدي الوزير ، أي مواطن نريد ؟

هذا هو السؤال الإستراتيجي الذي ينبغي على أية منظومة تربوية أن تطرحه قبل البدء في الإصلاح.

و لا يختلف اثنان في كون المدرسة أهم ما يجب إيلاءه العناية اللازمة من قبل الدولة و المجتمع ، لما لها من تأثير مباشر على مستقبل الأمة و الدولة ، بما تغرسه من فضائل ، و أخلاق ، و قيم ، و أفكار تسهم في البناء الإيجابي للمستقبل الزاهر للمجتمع ، حيث يسود الأمن و الرفاهية ، و ينعم الجميع بالحرية و التسامح و التعاون ، و يكون مبدأ العمل هو المنطلق نحو المستقبل.

لدي ملاحظات مهمة في اعتقادي ، أرجو من القائمين على هذا المشروع الإستراتيجي أخذها بعين الاعتبار :

منح ، سيدي الوزير ، فرصة حقيقية لإدراج دور التنمية البشرية ، و البرمجة اللغوية العصبية في المناهج التعليمية لمنظومتنا التربوية ، لما لهذا العلم من أهمية في بناء شخصية التلميذ الذي هو مواطن المستقبل ، من خلال غرس ، في عقله الواعي و اللاواعي ، قيم الخير و التعاون و العمل كقيمة عالمية ، و كفضيلة ، و كمصدر وحيد للثروة.

سيدي الوزير ، ألفت الانتباه كذلك ، إلى التنسيق مع قطاعات أخرى كالإعلام ، و الاتصال ، و الثقافة و ذلك لتكريس مبدأ التعاون بين القطاعات.

سيدي الوزير ، أقولها بصراحة و من القلب ، إذا أردتم النجاح بنسبة كبيرة ، و نجاحكم هو نجاحنا و نجاح الأمة ، فلنعملوا ، دون كلل ، على إنشاء قناة تلفزيونية تسمى ، على سبيل المثال ، "الجزائرية للأطفال" و من خلالها تدرج الأهداف الإستراتيجية المراد الوصول إليها في المنظومة التربوية ، و تغرس في عقولهم اللاواعي ، و في العقل الباطني لهم ،

مبادئ و أفكار و مناهج ، و تسكب بعدئذ في حياتهم الخاصة و سلوكياتهم اليومية ، و هو ما يسهل الأمر على الأرض ، أي في المدرسة.

و الملاحظ ، سيدي الوزير ، هو غياب الآليات لتطبيق البرامج و الوصول إلى الأهداف . فلما نقول ترقية معرفة و احترام المؤسسات الوطنية مثلاً ن فما هي الآليات لذلك ؟ أرى أنه يجب أن توضع واجبات مقننة على عاتق جميع الشركاء ، كالجماعات المحلية ، و المجموعة التربوية برمتها إلى غير ذلك ، تسهم واقعياً في تجسيد فكرة ترقية معرفة و احترام المؤسسات الوطنية . و على سبيل المثال ، المجلس الشعبي البلدي ، و ذلك ، سيدي الوزير ، بإنشاء المجلس الشعبي البلدي للأطفال ، و تزويدهم بثقافة مهمة جدا و سياسية بالأخص ترفع من وعيهم ، و حسهم المدني.

و السؤال المطروح سيدي الوزير ، هل من حل للمعلم الذي يقضي ثلاثين سنة في التعليم ؟ أرى أنه من الضروري وضع قانون خاص بالأستاذ و المعلم يدرج فيه الاكتفاء بمدة خمسة عشر سنة من العمل أو عشرين سنة ، على الأكثر ، و بذلك يمكن تجديد التأطير التربوي ، بما يسهم في رفع المستوى من خلال توظيف جديد و دوري.

و التأكيد على مدرسة ذات طابع عمراني مميز ، تأخذ توزيعاً مدروساً للهياكل داخل المؤسسة التربوية بعين الاعتبار ، بدءاً بالأقسام و مرافقها ، و مكتبات مدرسية ، و مساحات خضراء ، و مطعم مدرسي ، و مخابر متعلقة بالإعلام الآلي ، و الأنترنت ، و انتهاء بالصحة المدرسية ، و البيئة المدرسية ، إلى غير ذلك.

و كذا ، إعادة النظر في القوانين المتعلقة بدو الجماعات المحلية في تدعيم و تسيير المدرسة الابتدائية ، خصوصاً في ظل العجز الذي تعانيه البلديات ، و تكثيف ذلك بما يخدم المنظومة التربوية ، باستقلالية المؤسسات الابتدائية مالياً ، مع إدراج جمعيات أولياء التلاميذ معها في التسيير.